

الإعدام يهدد 20 معتقلاً في سجون آل سعود



European Saudi organisation for Human Rights

المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان

قالت المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان، إنّ خطر الإعدام يتهدّد أكثر من 20 معتقلاً في السعودية، بعد أن أعدمت سبقاً في أبريل الماضي 37 مواطناً.

وتاتي المنشورة على موقعها أنّ إجراءات الحكومة السعودية في قضايا المعتقلين عموماً تندفع فيها الشفافية، وتنطوي على تعذيب وانتهاكات عدّة لحقوق المعتقلين. وأشارت المنظمة إلى أنّ هناك المئات في السعودية ربما طالهم أحكام بالإعدام بعضهم على خلفية قضايا سياسية.

وكشفت أنّ الإعدامات الأخيرة طالت 6 أطفال على الأقلّ، بينما يواجه ثلاثة أطفال آخرون خطر الإعدام بعد صدور أحكام نهائية بحقهم.

وأكّدت أن علي النمر، وداود المرهون، وعبدالله الزاهر، محكومون بالإعدام منذ العام 2014 بناء على تهم تتعلق بممارسة حقوق مشروعية، والمشاركة في تظاهرات، وتهم بالعنف ليس عليها دليل.

ومن ضمن العشرين مهدداً بالإعدام، ثلاثة محكومين يجهل ذووهم المراحل القانونية التي وصلوا إليها، بعد أن صدرت أحكام من مدة طويلة بالإعدام.

ولفتت إلى ثمانية مُعتقلين طالبت النيابة بإعدامهم بعد اعترافات انتزعت بالتعذيب، في تهم ليست شديدة الخطوة، أربعة منهم على خلفية حقوق الإنسان إلى جانب كل من إسراء الغمام، وزوجها موسى الهاشم، وأحمد المطرود، وعلى العويسير، وخالد الغانم، المعتقلن بتهم من قبيل التطاهر الإسلامي، أو التدوين على شبكات التواصل الاجتماعي، بينما تراجعت النيابة العامة عن طلب الإعدام للناشطة الغمام وزوجها.

ومن بين المُعتقلين أيضاً الشيخ سلمان العودة، والدكتور علي العمري، والشيخ عوض القرني، والباحث حسن فرحان المالكي، الذين يواجهون مطلب النيابة بإعدامهم، بتهم بعضها يتشبه مع تهم صحايا أعدموا في إبريل، بينما تهمة الإفساد في الأرض، والدعوة لتفجير الحكم وتأليب الرأي العام. وختمت المنظمة بـأن "نجاة السعودية حتى الآن من أي ردود فعل دولية حاسمة، وعدم بدء محاسبة دولية فعلية للمسؤولين في عدد من القضايا كحرب اليمن وقتل الصحفي جمال خاشقجي، يشجّعها على المزيد من القتل بإجراءات تعسفية".